



مستقبل وتحديات الاستثمار في سوهاج

ورقة عمل مقدمة من جمعية مستثمري سوهاج لتنمية الاستثمار المحلي

ديسمبر ٢٠١٧

تقديم

في ظل الجهود الحديثة التي تبذلها الحكومة المصرية من أجل تصحيح هيكل الاقتصاد المصري على نحو ما تحقق مع تحرير سعر الصرف وخفض عجز الموازنة وتحسين ميزان المدفوعات، وفي إطار الإجراءات التي تسعى الحكومة لاتخاذها من أجل زيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية، تبرز قضية الاستثمار المحلي باعتبارها حجر الزاوية لنجاح تلك الجهود وتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة منها.

وتأتي أهمية الاستثمار المحلي في المحافظات من أنه يؤثر في القاعدة العريضة من الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي الكفيلة بتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في مصر، والحد من هجرة الشباب، وتخفيض معدلات البطالة وما يقترن بها من مخاطر العنف والإدمان والجريمة، وإطلاق طاقات جديدة يحتاجها الوطن.

من هذا المنطلق، وحرصا على أن تساهم جمعية مستثمري سوهاج في تقديم الرؤى والمقترحات التي تدعم جهود الحكومة المصرية في تحسين مناخ الاستثمار وزيادة النشاط الاقتصادي، فإن الجمعية تتقدم بهذه الورقة التي تتضمن مجموعة من الأفكار النابعة من واقع مستثمري الصعيد والمعبرة عن آمالهم وطموحاتهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد شارك في النقاشات التي عقدتها جمعية مستثمري سوهاج في منتصف ٢٠١٧ بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة أكثر من خمسين مستثمرا من المحافظة يمثلون الأربعة مناطق صناعية بها، كما شارك أيضا ستة عشر مسؤولا حكوميا يمثلون مختلف الأجهزة المحلية والتنفيذية بالمحافظة، بالإضافة إلى عدد من مديري فروع البنوك بسوهاج وشركات قطاع الأعمال العام ومختلف الشركاء في التنمية.

وتدرج التوصيات المعروضة في هذه الورقة تحت أربعة مجموعات رئيسية هي الآتية:

- * توصيات متعلقة بتطوير وتنمية المناطق الصناعية في سوهاج،
- * توصيات متعلقة بالإشراف العام على المناطق الصناعية،
- * توصيات متعلقة بتسهيل إجراءات الحصول على التمويل،
- * توصيات عامة بشأن مناخ الاستثمار.



بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة

أولاً: تطوير وتنمية المناطق الصناعية في سوهاج

تعمل نسبة كبيرة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة سوهاج في مجال التصنيع، كما أن لديها فرصة لجذب المزيد من الاستثمارات الصناعية إلى المحافظة إذا ما تم تهيئة مناخ الأعمال المناسب لذلك. ولا شك أن أول خطوة في هذا الاتجاه هي تطوير وتنمية المناطق الصناعية لتصبح جاذبة للاستثمار بدلاً من وضعها الحالي الذي يجعلها طاردة له. وقد أشار المشاركون في المناقشات واللقاءات التي عقدتها جمعية مستثمري سوهاج إلى أن عدم اكتمال المرافق وضعف الخدمات هما المشكلتان الأبرز فيما يتعلق بتهيئة المناطق الصناعية، وجاءت التوصيات في هذا المجال على النحو الآتي:

(١) المياه والصرف الصحي:

يعتمد العديد من الصناعات المحلية على المياه في نشاطها الصناعي مثلما هو الحال مع صناعة مواد البناء والمياه الغازية والثلج وغيرها. ولكن يواجه المستثمرون عدة مشاكل متعلقة بتوفير المياه وعلى رأسها عدم اكتمال الشبكات التي تعمل على توصيل المياه إلى المصانع، وعدم الفصل بين فائورتى استهلاك المياه واستهلاك الصرف الصحي. لذلك فالمقترح هو:

- * استكمال إنشاء شبكات الصرف الصحي للمناطق الصناعية وبالأخص منطقة "الأحياء" في شرق سوهاج.
- * إنشاء خزانات مياه تخدم كافة المناطق الصناعية.
- * إنشاء محطات خاصة لمعالجة المياه لكي تكون صالحة للاستخدام في الصناعات المختلفة ووفقاً للمعايير الصحية التي تجعلها قادرة على المنافسة محلياً ودولياً.
- * نقل صلاحية إجراء مقاييسات وتقاضي رسوم توصيل المياه إلى الوحدات المحلية.
- * تركيب عدادات حديثة لفصل تحصيل مياه الشرب عن مياه الصرف من أجل تحديد التعريفية الخاصة بكل منهما وبما يؤدي إلى تفادي الارتفاع الشديد في فاتورة مياه الصرف.
- * وضع نظام لمتابعة جودة المياه وصلاحيتها للاستعمال الصناعي.

ويكون الشركاء في تطبيق ما سبق شركات قطاع الأعمال المسؤولة وعلى رأسها شركة المياه والصرف الصحي في سوهاج، والشركة القابضة للمياه والصرف الصحي بالقاهرة، وهيئة التنمية الصناعية، والوحدات المحلية في محافظة سوهاج، وأصحاب المصانع في المناطق الصناعية بمحافظة سوهاج.

(٢) الكهرباء:

يعاني المستثمرون الصناعيون في سوهاج من كثرة انقطاع التيار الكهربائي وعدم ثباته بما يؤدي إلى توقف المصانع في بعض الأحيان وتلف المولدات الكهربائية في أحيان أخرى. وبالإضافة إلى ذلك فلا توجد أية إضاءة على الإطلاق في شوارع بعض المناطق الصناعية مما يعرض العاملين فيها والمستثمرين والمترددین عليها للخطر كما يعرض نشاطهم للتعثر. ويضاف إلى ما سبق أن طلب تركيب العداد الكهربائي قد يستغرق ما يقرب من الشهرين ما بين تقديم الطلب وتركيب العداد. لذلك فالمقترح هو:

* التعاون مع هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة للاستثمار في الطاقة البديلة بالتوازي مع تحسين الوضع الحالي الخاص بتوصيل الكهرباء.

* إنشاء محطات توليد كهرباء جديدة لا تقل طاقة كل منها عن خمسمائة كيلوواط.

* استحداث آلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في توصيل الكهرباء داخل المصانع.

* تطوير وتشديد الخدمات الأمنية والرقابة المطلوبة من أجل منع سرقة أعمدة الكهرباء والكابلات.

* وضع نظام من خلال الوحدات المحلية بالتعاون مع المستثمرين لمراقبة عمليات الإحلال والتجديد والصيانة لشبكات سوهاج الكهربائية.

ويكون الشركاء في تطبيق الإصلاحات الخاصة بالكهرباء كل من وزارة الكهرباء، ووزارة الداخلية، وهيئة التنمية الصناعية، وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، والوحدات المحلية بمحافظة سوهاج.

٣) الطاقة والغاز الطبيعي؛

لا تزال المناطق الصناعية في مدينة سوهاج تستخدم السولار لتلبية احتياجاتها من الطاقة نظرا لعدم وصول الغاز الطبيعي إليها وذلك على عكس المناطق الصناعية المنتشرة في أنحاء مصر، مما يزيد من تكلفة الإنتاج بالمدن الصناعية بسوهاج مقارنة بمثيلاتها. ولهذا فالمقترح هو التالي:

* تحديث مقاييس توصيل الغاز الطبيعي.

* قيام الدولة بتنفيذ خطتها في توصيل الغاز الطبيعي إلى المناطق السكنية في محافظة سوهاج على أن يقوم المستثمرون بتحمل التكلفة الاضافية الناتجة عن توصيل الغاز من المناطق السكنية إلى المناطق الصناعية.

* قيام هيئة التنمية الصناعية بتبني خطة توصيل الغاز الطبيعي إلى المناطق الصناعية بسوهاج ومتابعة تنفيذها مع كافة الجهات المعنية.

ويكون الشركاء في تنفيذ ما سبق هيئة التنمية الصناعية، والشركة القابضة للغاز، وجمعية مستثمري سوهاج، والوحدات المحلية بالمحافظة.

ثانياً: الإشراف العام على استكمال مرافق وخدمات المناطق الصناعية

بالإضافة إلى المقترحات المذكورة أعلاه بشأن تحسين البيئة التحتية والخدمات فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والكهرباء والطاقة في المناطق الصناعية بمحافظة سوهاج فمن الضروري وضع إطار واضح لتحديد المسؤولية التنفيذية عن استكمال مرافق المناطق الصناعية بالمحافظة حيث أنها في الوقت الحالي موزعة بين وزارة الصناعة والتجارة وهيئة التنمية الصناعية والوحدات المحلية وشركات قطاع الأعمال، وهذا وضع يؤدي إلى عرقلة تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، وتفرق المسؤولية بين الجهات المختلفة، وضياع فرصة توفير متطلبات الاستثمار في المحافظة.

لذلك فالمقترح تحديداً هو أن يتم تشكيل لجنة عليا في المحافظة برئاسة السيد محافظ سوهاج وعضوية ممثلي هيئة التنمية الصناعية، وشركات الغاز والكهرباء والصرف الصحي وباقي الخدمات والمرافق بالإضافة إلى ممثلي المناطق الصناعية المختلفة بالمحافظة، وتجتمع اللجنة بشكل دوري برئاسة السيد المحافظ لتحديد المشاكل واتخاذ قرارات حلها ومتابعة تنفيذ تلك القرارات.

ثالثاً: تسهيل إجراءات الحصول على التمويل

لا شك أن التمويل أحد ركائز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودفعها لزيادة الإنتاج وإيجاد فرص العمل، وفي غياب الآليات المناسبة لتمويل تلك المشروعات فإن الدولة تكون قد حكمت عليها بالشلل أو بالنمو البطيء المعتمد على مواردها الذاتية وحدها، وهو ما لا يتفق مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث ولا حاجة مصر لتحقيق طفرة سريعة في الاستثمار والنمو. ولكن الواقع أنه برغم اهتمام الدولة مؤخراً بتحقيق الشمول المالي وتوسيع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية والمصرفية، إلا أن الواقع أن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة يواجهون على المستوى المحلي العديد من المشاكل المتعلقة بالتمويل، على رأسها ما يأتي:

(١) صعوبة التعامل مع البنوك:

يتمثل العائق الرئيسي في الحصول على التمويل من البنوك في البيروقراطية وتعقد الإجراءات المرتبطة بذلك، وقلة الصلاحيات الممنوحة لفروع البنوك في المحافظة. من جهة أخرى فإن البنوك تتعامل مع شركات ومشروعات الاستثمار الصناعي على نحو أكثر تعقيداً ومن خلال إجراءات أكثر صعوبة مما هو الحال مع النشاط التجاري برغم أهمية النشاط الصناعي في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التشغيل. ولذلك فإن المقترح هنا هو ما يأتي:

- * زيادة صلاحيات مديري الفروع المحلية للبنوك من أجل تسهيل عملية الإقراض بدلاً من الانتظار حتى يتم الانتهاء من كافة الإجراءات المرتبطة به مركزياً، وبما يعطل دورة العمل.
 - * زيادة صلاحيات الفروع على المستوى المحلي لاتخاذ قرارات منح الائتمان وزيادة حدود الائتمان إلى المستوى الذي يتناسب مع معدلات التضخم.
 - * معاملة المستثمرين الصناعيين بذات روح التعاون والتشجيع والمساندة التي يلقاها المستثمرون في المجالات التجارية.
 - * العمل على تطبيق مبادرة البنك المركزي بشأن خفض سعر العائد لكي تشمل كافة المشروعات الصغيرة الجديدة وليس المشروعات القائمة فقط.
 - * السماح بسداد أقساط القروض ربع سنوياً بدلاً من شهرياً من أجل إتاحة الوقت للمستثمرين لتحقيق العائد المناسب لخدمة الدين.
 - * تعاون الجهات والهيئات الحكومية من أجل سرعة استخراج الأوراق والمستندات المختلفة التي تتطلبها البنوك من أجل استيفاء متطلبات الحصول على التمويل بما في ذلك الرخص الصناعية، وتسجيل الأراضي، والسجلات التجارية، وشهادات براءة الذمة المالية، وغيرها.
- والشركاء في تحقيق التغيير المنشود في مناخ التمويل في محافظة سوهاج هم البنك المركزي المصري والبنوك العاملة في محافظة سوهاج، بالإضافة إلى جمعية مستثمري سوهاج.

٢) عدم إتاحة مصادر تمويل أخرى:

مع الأهمية الهائلة للتمويل المصرفي من أجل تحقيق الطفرة الاستثمارية التي تحتاجها محافظة سوهاج، إلا أن حسن التخطيط المالي يتطلب العمل على تنوع مصادر التمويل ولو بقدر تدريجي والتعامل مع مختلف الخدمات المالية غير المصرفية. تحديدا فإن المقترح هو ما يأتي:

- * تشجيع المزيد من شركات التأجير التمويلي والتمويل العقاري والتمويل الصغير على فتح الفروع لها في محافظة سوهاج وزيادة المناطق الصناعية والحوار والتشاور مع المستثمرين الصناعيين، والتعرف على متطلباتهم التمويلية، وتذليل العقبات التي تعترض استخدامهم لآليات التمويل البديلة.
- * تشجيع الشركات التي تتولي مهام تأسيس وإدارة صناديق الاستثمار على زيارة المناطق الصناعية والتعرف على المستثمرين الصناعيين ودراسة احتياجاتهم التمويلية وفرص زيادة رؤوس أموال شركاتهم من أجل تأسيس صناديق استثمار صناعية وصناديق استثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- * قيام البنوك العاملة في محافظة سوهاج بمساعدة الشركات المذكورة في التعرف على العملاء الجادين والمساهمة في توفير الخدمات المالية غير المصرفية من خلال فروع البنوك القائمة في المحافظة، سواء كان ذلك لشركات تابعة لتلك البنوك أم لشركات أخرى يجري التعاقد معها.
- * تشجيع الشركات الاستشارية المتخصصة في كافة جوانب تحسين أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين آليات الحوكمة لديها والتسويق والتكنولوجيا وإدارة الموارد البشرية وغيرها على توفير خدماتها بشكل بسيط وغير معترف التكلفة، ومساهمة البنوك العاملة في محافظة سوهاج في تمويل هذه الخدمات الاستشارية.

والشركاء في تحقيق هذا البرنامج هم البنوك العاملة في محافظة سوهاج، وشركات التأجير التمويلي والتمويل العقاري والتمويل الصغير، والشركات العاملة في مجال تأسيس وإدارة صناديق الاستثمار، والمنظمات الدولية التي تعمل على تمويل الاستثمار في مصر.

رابعاً: توصيات عامة بشأن مناخ الاستثمار

أخيراً وليس آخراً فإن جمعية مستثمري سوهاج تدعو لإيجاد آلية مستمرة للحوار بين المستثمرين الصناعيين وبين مختلف الجهات الحكومية والمصرفية وغيرها لمتابعة تنفيذ التوصيات السابقة والخروج بخطط عمل محددة لتهيئة بيئة مواتية للاستثمار في محافظة سوهاج. ويتضمن ذلك، بالإضافة إلى ما سبق:

* اتخاذ محافظة سوهاج مجالاً لتطبيق منظومة التحول للاقتصاد غير النقدي، ودمج الأنشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي.

* الحوار الدائم بين المستثمرين وبين مسؤولي وزارتي الاستثمار والصناعة حول المقترحات العملية والتنفيذية لتطبيق قانوني الاستثمار والتراخيص الصناعية الجديدين.

* وضع آلية لتحسين قدرات المستثمرين على التسويق والإدارة والحوكمة بشكل مستمر وعلى تدريب العاملين في المشروعات الصناعية على أساليب العمل والإدارة الحديثة.

* إجراء تقييم شامل لخدمات التدريب المهني المتاحة في المحافظة وتحسينها وتوجيه مواردها نحو ما ينفع الصناعات القائمة بالفعل أو الممكن جذبها للمحافظة.

والأمل معقود على أن تؤدي المقترحات الواردة في هذه المذكرة إلى وضع الاستثمار الصناعي في محافظة سوهاج على المسار السليم لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة معدات النمو والتشغيل والتصدير بما يخدم أبناء المحافظة ويساعد على تحقيق الرخاء المنشود في مصرنا الحبيبة.



جمعية المستثمرين بسوهاج

سوهاج - حي الكوثر - فندق ملك - الدور الأول علوي

ت: ٠٩٣/٢٢٨٠٤٩٩

ف: ٠٩٣/٢٢٨٠٢٤٠

ia_ngo_souhag@yahoo.com